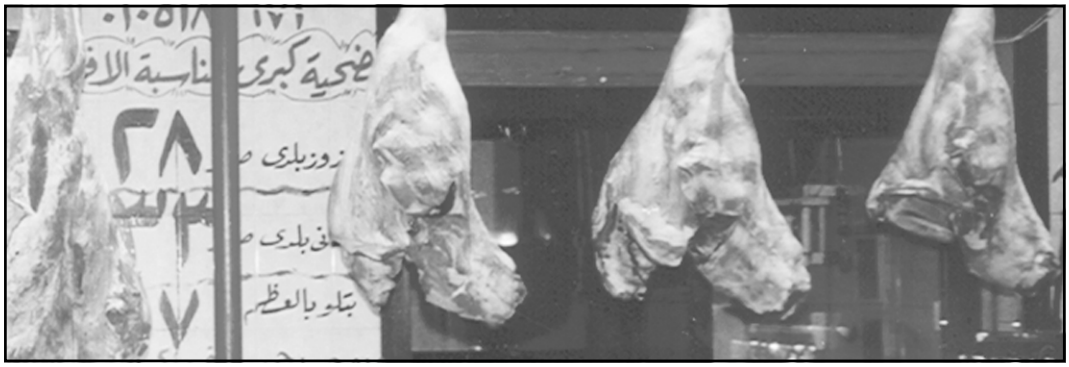

السؤال القديم الجديد..

كيف نحل مشكلة اللحوم في مصر؟!

تعانى مصر فى الوقت الحاضر نقصًا فى اللحوم اللازمة لتموين سكانها، ويرجع ذلك إلى قصور ما يُذبح من الحيوانات عددًا ووزنًا عن الوفاء باحتياجات السكان. وقد ساعد على تفاقم الحالة ما يأتى:

١- ازدياد القوة الشرائية عند الأفراد.

٢- ذبح صغار الحيوانات -وخاصة الإناث منها- قبل أن تنسل النسل الكافى أو تبلغ الحجم والوزن المناسبين.

د. مصطفى فايز
أستاذ الطب البيطرى- جامعة قناة السويس

٣- عدم الاهتمام بوضع سياسة حكومية ثابتة مدروسة لحل مشكلة اللحوم، وقد اتسمت بالعوامل الآتية:

أ- الارتجال فى إيجاد حلول لمشكلة اللحوم وأسعارها، فقد كانت الحلول التى توضع فى العهود المختلفة غير كاملة الدراسة، وكان تنفيذها يؤدى إلى هزات مؤقتة فى تجارة اللحوم يفيد منها غالبًا تاجر الماشية دون غيره وتنتهى إلى النتيجة الحتمية لها، وهى زيادة الأزمة وارتفاع الأسعار بدل خفضها.

ب- الاعتماد فى حل الأزمة على قرارات اللجان، وبعض الموظفين الذين من بينهم من هم بعيدون عن النواحى الاقتصادية العملية فى تربية الماشية وتسويقها.

جـ- إهمال دراسة تغيرات العوامل الاقتصادية لأثمان الأعلاف.

د- عدم كفاية الرقابة على تنفيذ القوانين المحددة لشروط الذبح وضبط الجرائم المترتبة عليها.

هـ- إهمال إرشاد المربين إلى الطرق الاقتصادية الصحيحة فى التغذية والتربية والتسويق. وقد نشأت عن ذلك زيادة النفقة وقلة الإيراد.

وقد أدت هذه العوامل إلى ما يأتى:

أ- فقدان الطمأنينة عند المربين وذلك بإشاعة الذعر لديهم بالتصريحات المختلفة عن الاستيراد دون العناية بدراسة الأسباب الحقيقية لتفاقم الأزمة والأسعار، ووضع الحلول المناسبة لها. ودون العناية بالوضع المادى للمربين فإنه بينما يشترى المربون العجول لتسمينها بأسعار مرتفعة فى الأسواق تناسب الحالة وقت الشراء، وبينما تؤدى سياسة الحكومة إلى ترك جميع العوامل التى تزيد فى تكاليف الإنتاج تتفاعل لترفع قيمتها، سواء أكان ذلك بالتصريح للشركات والأفراد بتصدير العلائق والأعلاف الصناعية للخارج، أم بالتصريح باستيراد اللحوم فيؤدى ذلك إلى خسارة محققة للمربى الذى تورط

الارتجال فى إيجاد حلول للمشكلة وعدم إحكام الرقابة لتنفيذ القوانين.. أديا إلى تفاقمها وتأثيرها بالسلب على مجالات أخرى

فى الإنفاق فعلاً ويحتم عليه ذلك ترك ناحية التربية بعد ذلك كعمل يدر عليه رزقه.

ب- تحول كثير من المربين عن تربية الماشية إلى استثمار أموالهم وجهودهم فى الأعمال التجارية الأخرى.

حل المشكلة

يمكن حل هذه المشكلة باتباع السياسة الآتية:

أولاً: منع ذبح صغار الحيوانات ويشمل الآتى:

١- منع ذبح العجول البقرى قبل أن تصل إلى وزن ٣٠٠ كيلو قائم مهما كانت سنها.

٢- منح ذبح عجول الجاموس الرضيعة قبل أن تصل إلى وزن ٣٥٠ كيلو قائم.

ثانيًا: إحكام الرقابة على تنفيذ قوانين ذبح الماشية:

وفى هذا الصدد يجب أن يتبع ما يلى:

١- تعديل قانون ذبح الماشية بما يتفق مع هذه السياسة كما سبق أن أوضحنا.

٢- تعديل العقوبات المفروضة على الجرائم التى تنشأ عن مخالفة القانون؛ بحيث تكون رادعة للمخالفين ماديًا ومعنويًا، وذلك بفرض عقوبة الحبس بدل الغرامة، علاوة على مصادرة اللحوم المضبوطة.

٣- تعزيز الأداة الحكومية الخاصة بضبط مخالفات هذا القانون؛ بحيث تزود بالموظفين ووسائل الانتقال السريعة والحراسة القوية الكافية.

٤- فرض عقوبة الرفد والحبس لكل مسئول يسهل عامدًا أو يتستر أو يعين على مخالفة القانون.

٥- تعميم المجازر العمومية فى الريف مع وضعها تحت إشراف فنى صحيح، وفى الوقت الحاضر وإلى أن يتيسر تعميم هذه المجازر تخصص نقطة للذبح فى كل قرية يمنع الذبح فى غيرها وتوضع تحت إشراف شخصية عمومية من رجال الإدارة المحليين أو من الهيئات التى تحل محلها، على أن تكون مسئولة عن تنفيذ القانون المحدد للذبح وأن يكون عملها فيها خاضعًا للتفتيش.

وإذا نُفذت هذه الإجراءات بدقة تحقق منع ذبح الحيوانات التى دون الاشتراطات سنًا أو وزنًا.

ثالثًا: تشجيع تربية الحيوانات:

إن أول واجب الحكومة هو حث المربين على الإكثار من تربية

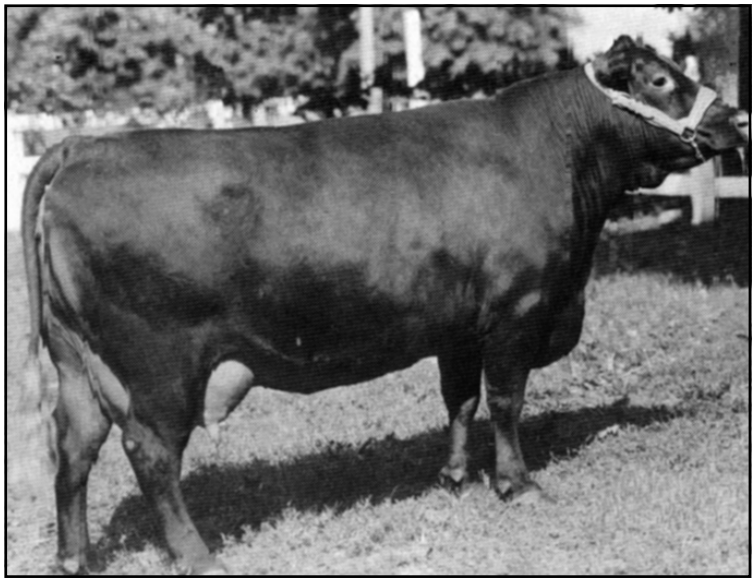

من الضرورى الإكثار من مزارع الإنتاج الحيوانى.. وإنشاء جمعيات للمربين تنظم العلاقة بين أعضائها من جهة وباقى أطراف المشكلة من جهة أخرى

الحيوانات وتسمين ذكورها، ويستلزم ذلك إشاعة الطمأنينة لديهم باتخاذ إجراءات تطمئنهم على رأسمالهم، وتدر عليهم ربحًا معقولاً يقابل جهدهم وعملهم حتى لا ينصرفوا عن هذا النوع من العمل، فتتفاقم الأزمة حتمًا، ولذلك يجب أن يتبع الآتى:

١- العمل على استقرار الأسعار.

٢- منع الهزات المفاجئة فى الأسعار منعًا باتًا، وذلك بمنع إصدار التصريحات باستيراد اللحوم المجمدة التى تهوى بالأسعار على غرة بعد أن يكون المربون قد أنفقوا جزءًا كبيرًا من رأسمالهم فى حدود الظروف القائمة، إذ إن ذلك يستتبعه فقد جزء كبير من رأسمالهم يجعلهم ينفرون مستقبلاً من التربية، وهذا يؤدى إلى نقص كمية اللحم فى مصر.

رابعًا: خفض تكاليف التربية:

تدل خبرتنا الطويلة على أن المربى يمكنه بسهولة أن يعتمد فى الحصول على ربح من عملية التسمين على فائض ثمن النمو فى العجل ومن السماد البلدى الناتج منه بعد خصم ثمن الغذاء وتكاليف الخدمة والعلاج وخصم احتياطى الطوارئ والمرض والموت.. إلخ وذلك إذا كانت أثمان العلائق متناسبة مع سعر الكيلو الحى.

ولذا يجب العمل على خفض أسعار المواد الغذائية والمالئة للماشية لأقل حد ممكن، وبذلك يمكن بيع الحيوان الحى واللحوم المذبوحة دون خسارة للمشتغلين بها إذا روعيت هذه النسب. وللوصول إلى ذلك نرى أن يؤخذ بالآتى:

١- منع تصدير مواد العلف بأى حال إلى الخارج سواء كانت خامًا أو مصنوعة.

٢- الإرشاد عن العلائق الاقتصادية والإشراف على المزارع. ويلزم إيجاد هيئة عليا من الفنيين الذين لهم دراية علمية وعملية تامة فى هذا الشأن تكون وظيفتها الرئيسية دراسة مصادر مواد العلف وكمياتها فى مصر وأسعارها فى المواسم المختلفة، والعمل على تدبير خلطات للعلائق الاقتصادية الكاملة توافق المواسم وظروف المربين، على أن تنشر هذه الأبحاث والبيانات عليهم بجميع طرق النشر، وأن يكون من أعمالهم القيام بزيارات للمزارع المختلفة كلما دعا الأمر لحل مشكلة عامة من مشاكل التربية. ونرى أنه يجب ألا نتقيد فى تكوين هذه الهيئة بالموظفين تبعًا لوظائفهم الحكومية.

٣- تشجيع صناعة الأعلاف

الكاملة المجهزة الجيدة، على أن يوضع تشريع يوفر الرقابة على المواد التى تستهلكها الشركات المنتجة لهذه الأعلاف كمًا ونوعًا.

خامسًا: تشجيع إنشاء جمعيات المربين: على أن يكون أهم أعمالها الآتى:

١- تيسير الحصول على الأعلاف الحيوانية اللازمة لأعضائها بأرخص الأسعار، وإمداد الأعضاء بها سواء أكان ذلك بالنقد أم بالأجل.

٢- تنظيم علاقة المربى بالأطباء البيطريين والخبراء فى شئون الحيوانات، وذلك عن طريق تحصيل رسم نسبى بسيط على الرأس نظير تدبير إمدادهم بالكشف وعلاج حيواناتهم مجانًا والإشراف عليها صحيًا وصرف الدواء اللازم لها وخاصة الأدوية الدورية لمقاومة الطفيليات المستوطنة بثمن منخفض، وكذلك تعويض صاحب الماشية التى تنفق بين المواشى المؤمن عليها.

٣- تهيئة الوسائل لعقد اجتماعات دورية بين مربى الماشية والفنيين والخبراء لدراسة مشاكلهم وزيارة مزارعهم لحل هذه المشاكل.

٤- إنشاء نظام التسليف على الماشية والتوسع فيه أسوة بالأعمال الزراعية الأخرى، وكذلك القيام بنواحى التسويق كلما رغب فى ذلك المربى.

سادسًا: الإكثار من مزارع الإنتاج الحيوانى:

وذلك بتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠٪ من مساحة الأراضى الجديدة

واجب الحكومة: تشجيع المربين: وضبط الأسعار.. ومنع تصدير مواد العلف.. والعناية بالصحة البيطرية

المستصلحة لإنشاء مزارع حيوانية.

سابعًا: العناية بالصحة البيطرية:

يستلزم ذلك رسم سياسة محكمة حديثة لوقاية الحيوانات من الأمراض الوافدة والأمراض والطفيليات المستوطنة، وينفذ ذلك كالآتى:

١- إعادة تنظم لائحة المحاجر البيطرية والأخذ بأحدث النظم المعمول بها لفحص الحيوانات واللحوم الواردة من الخارج، واشتراط وجود شهادات رسمية صحية معتمدة بخلوها من الأمراض المعدية، ومنع دخول اللحوم الواردة من البلاد الموبوءة أو المشتبه فيها؛ حيث إن ذلك يعرض البلاد للأوبئة التى تفتك بالحيوانات أو باقتصادياتها. كما يجب تحصين جميع الماشية الواردة باللقاحات العالية التى ثبت نجاحها.

٢- مسايرة التطور الجديد فى استعمال أحدث الطرق العلمية للوقاية والعلاج باللقاحات والمواد البيولوجية والدوائية وتيسير ذلك للمزارع.

٣- التوسع فى مقاومة الديدان الكبدية بمقاومة قواقعها وتيسير إعطاء الحيوانات الأدوية الطاردة للديدان الداخلية.

٤- إنشاء فرق للرش والتعفير لمقاومة القراد فى الحيوانات والحظائر؛ إذ إنه من أشد أعداء الإنتاج الحيوانى بمصر، على أن يكون عملها مجانًا وإجباريًا.

٥- استعانة المزارع بالخدمة الطبية البيطرية، وتسهيل حصول الفلاح والمربى عليها بأسرع وقت وأقل تكلفة.

إذا اهتم المسئولون عن وضع سياسات الإنتاج الحيوانى فى مصر بتنفيذ هذه النقاط السبع فإنه بذلك تنتقل مصر من بلد تجتاحه أزمة اللحوم فيلجأ فى سد جزء من حاجته إلى الاستيراد وذبح الإناث قبل أن تؤدى وظيفتها الأساسية وتتناسل ويزداد عددها، إلى بلد تفى بحاجته لحوم ذكور حيواناته الكبيرة الزائدة على الحاجة بحيث يستغنى عن الاستيراد كما تتكاثر حيواناته لتنتج ما يتماشى مع ارتفاع مستوى المعيشة عند الأفراد نتيجة لحركة الإصلاح الحالية المباركة.

وهناك نتائج تعتبر ثانوية بالنسبة لإنتاج اللحوم وإن كانت أساسية للاقتصاد الزراعى كالعناية بتربية الماشية ووفرة السماد البلدى الذى سيزداد إنتاجه تبعًا لهذه السياسة وترتفع بالتالى خصوبة الأرض بما يعود على مصر بالخير والبركات.